

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٢٤**

الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عثمان	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريومي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

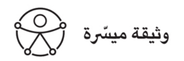
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

21-38644 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة إلى إحاطة السفير سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير يورغنسن.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٣ (أ) (٤) من القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، بشأن السودان، التي تغطي الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى اليوم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة التقرير الفصلي الثاني لفريق الخبراء المعني بالسودان. وأطلعنا الفريق على آخر المستجدات بشأن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والديناميات الإقليمية ووضع الجماعات المسلحة في المنطقة والعنف القبلي والحالة الإنسانية. وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى ما يلي من تقرير الفريق.

أفاد الفريق بأن الحركات الموقِّعة شاركت في تقاسم السلطة في دارفور والخرطوم، ولكن تنفيذ الأحكام الأخرى لاتفاق جوبا للسلام قد تأخر. وفي غضون ذلك، لم تستجب الحركات غير الموقِّعة، وأساسا جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، لدعوات الانضمام إلى اتفاق جوبا للسلام.

ولاحظ الفريق أنه على الرغم من أن السياق الوطني لا يزال غير مؤات لعملية السلام في دارفور، فإن الديناميات الإقليمية لا تزال مواتية بشكل رئيسي. فعلى سبيل المثال، واصلت القوة المشتركة التشادية السودانية العمل على طول الحدود بين البلدين، مما أسهم في تحقيق الاستقرار في دارفور، واتفقت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية عموما على انسحاب القوات الأجنبية من ليبيا، بما في ذلك العناصر الدارفورية.

ولا تزال الحالة الأمنية في دارفور هشة. ولم تظهر مبادرات حكومة السودان بشأن حماية المدنيين تقدما إيجابيا بعد.

أخيرا، بما أن إحاطتي اليوم هي الأخيرة لمجلس الأمن بصفتي رئيسا للجنة القرار ١٥٩١، أود أن أقول بضع كلمات أخيرة على المستوى الشخصي. أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة الذين عملوا بلا كلل خلال العامين الماضيين. وقد اتخذنا معا خطوات صغيرة ولكنها هامة نحو جعل عمل اللجنة أكثر فعالية وشفافية. فعلى سبيل المثال، تمكنا معا من تحديث قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات، وجعلنا الإحاطات الفصلية المقدمة إلى المجلس أكثر موضوعية، وربما الأهم من ذلك، أننا تمكنا من تعزيز تعاوننا مع السلطات الانتقالية السودانية. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة على كل الدعم التقني الذي قدمته خلال العامين الماضيين.

وسأقدم الدروس المستفادة، وأتمنى كل التوفيق للرئيس القادم. وآمل أن يتمكن الرئيس القادم من زيارة السودان قريبا. وأود أن أشجع خلفي على المشاركة في أنشطة التوعية مع الهيئات الفرعية الأخرى حسب الاقتضاء. وإنني على ثقة بأن لجنة القرار ١٥٩١ لا تزال ملتزمة بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لجعل السلام في دارفور حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير يورغنسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): يطيب لي في مستهل هذا البيان أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الحالي، وأنا على ثقة من أنكم ستديرون أعمال المجلس

بكل حنكة واقتدار. كما أعرب عن تقديري للمكسيك على حسن رئاستها لأعمال المجلس في الشهر الماضي. وأشكر السيد رئيس لجنة العقوبات (رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)) على الإحاطة التي تقدم بها حول التقرير ربع السنوي عن أعمال لجنة العقوبات، متمنيا له كل التوفيق والسداد، ومتمنيا لعقبه كذلك.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، ظل السودان على مدى السنوات الماضية يؤكد مرة تلو الأخرى على موقفه الثابت من التدابير العقابية المفروضة على بلدنا عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له. ويتمثل هذا الموقف في أن هذه العقوبات لم تعد تتماشى مع الواقع على الأرض في دارفور اليوم، مقارنة مع العام الذي فرضت فيه، وهو عام ٢٠٠٥.

وقد دأب السيد رئيس لجنة العقوبات على تكرار عبارة مشجعة، تقول بأن الغرض من هذا العقوبات هو ليس معاقبة السودان، بل لتشجيع السلام والاستقرار. إذ أن واقع الحال يشير إلى أن هذه العقوبات لا تخدم غرضا سوى تشويه سمعة البلد، وتقييد حركة قواته الرامية لحسم التفلتات الأمنية. وقد استمعنا للتو لرئيس لجنة العقوبات وهو يقول في ملاحظته بعد انتهاء فترة عمل توليه لهذه المهمة بأنه يشجع من يخلفه في هذه المهام على الانخراط في أنشطة توعوية لتقديم تفسيرات بشأن نظام الجزاءات. وهذا اعتراف واضح بأنه بعد ١٦ عاما من فرض هذه الجزاءات فإنها لا تزال تسبب خلطا وضررا كبيرا لسمعة السودان. ولذلك يجب رفعها فورا.

إن إنهاء التدابير المفروضة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقرارات ذات الصلة سيمكّن السلطات السودانية من إعادة بناء قدرات قوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون للحفاظ على السلام وتعزيزه ليس في دارفور فحسب، بل في جميع أنحاء المنطقة الحدودية المترامية التي تنشط فيها أحيانا جماعات الجريمة المنظمة التي تعمل على تهريب البشر والأسلحة معا وغيرها من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وسيؤدي رفع هذه التدابير إلى تعزيز قدرة السودان ليصبح دولة تعيش في سلام مع نفسها ومع محيطها الإقليمي.

إنه من المخيب للآمال أن مجلس الأمن سبق له أن اتفق على وضع معايير مرجعية ليتمكن على ضوئها من مراجعة هذه التدابير العقابية. ولكننا نشعر بقلق شديد إزاء عدم تمكن المجلس حتى هذه اللحظة من وضع تلك المعايير، إذ توقف النقاش حول هذه المسألة فجأة، الأمر الذي يفضي إلى بقاء هذه الجزاءات إلى ما لا نهاية، وهو وضع غير مقبول. لقد أكدنا سابقا استعدادنا للتشاور مع الأمانة العامة ومع أعضاء مجلس الأمن من أجل الوصول إلى معايير مرجعية قابلة للتطبيق والقياس، وسهلنا زيارة فريق الأمانة العامة للسودان، حيث التقى بالمسؤولين المعنيين في الدولة.

كل ذلك من منطلق الانخراط الإيجابي وحسن النية، على الرغم من أننا نعلم أن مجلس الأمن قد رفع سابقا جزاءاته المفروضة على بعض الدول دون مؤشرات أو معايير مرجعية أو أية شروط مسبقة. ويطالب السودان في هذا المقام أن يقوم المجلس بإنهاء هذه الجزاءات فورا، وذلك من منطلق فقدان هذه الجزاءات لاي جدوى أو مسوغ.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.